

"واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة وأثرها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م): مقاربة قياسية"

"The reality of the application of governance indicators and their impact on rationalizing government spending in Palestine During the period (1996-2020): a standard approach"

عيسى حسين محمد النجار¹ *

¹ طالب وباحث ماجستير في الإدارة العامة، جامعة الإستقلال، (فلسطين)، issa.najjar1997@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2023/06/06 تاريخ قبول النشر: 2023/12/08 تاريخ النشر: 2023/12/31

المخلص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة وأثرها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي والمنهج القياسي، وبينت النتائج وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي لمؤشرات الحوكمة مجتمعة على الإنفاق الحكومي عند مستوى الدلالة 0.065 وهي أقل من 0.10، وبلغ معامل الأثر -0.168. وبناء على نتائج الدراسة توصي الدراسة بأنه لتمكين مؤشرات الحوكمة يجب أن يتم أولاً التركيز على مؤشرات الحوكمة الأكثر ارتباطاً مع الإنفاق الحكومي على التوالي وهما: (سيادة القانون، الاستقرار السياسي وغياب العنف، السيطرة على الفساد، المشاركة والمساءلة).

الكلمات المفتاحية: مؤشرات الحوكمة، ترشيد الإنفاق الحكومي، دولة فلسطين.

تصنيف JEL: O110.

Abstract: This study aimed to identify the reality of the application of governance indicators and their impact on rationalizing government spending in Palestine during the period (1996-2020), and to achieve the objectives of the study, the researcher used in this study the descriptive approach and the standard approach, and the results of the study showed a negative impact of governance indicators combined on government spending at the level of significance 0.065, which is less than 0.10, and the impact factor was -0.168. Based on the results of the study, the study recommends that to enable governance indicators, it must first focus on the governance indicators most closely related to government spending respectively: (rule of law, political stability and absence of violence, control of corruption, participation and accountability).

Keywords: Governance Indicators, Rationalization of Government Expenditure, State of Palestine.

Jel Classification Codes: O110.

* المؤلف المرسِل: عيسى حسين محمد النجار

1. مقدمة:

تعتبر الحوكمة أحد أهم التوجهات الحديثة نحو الإصلاح في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والتي بدأت معظم الدول في تطبيقها على مختلف الأصعدة، حيث أصبحت من أهم الأدوات الداعمة لتحقيق التنمية في الدول. كما أن الإنفاق الحكومي يحتل مكانة هامة في الاقتصاد الوطني لما له من دور كبير في ترشيد استهلاك المال العام بالشكل الأمثل. ويلاحظ الباحث بحسب (سلطة النقد الفلسطينية، 2021) بأنه على الصعيد الفلسطيني، فإن فلسطين شأنها شأن معظم الدول النامية تعاني عجزاً في موازنتها وتشهد زيادة كبيرة في معدلات الإنفاق الحكومي ناتجة عن سوء الإدارة وزيادة متطلبات الشعب خصوصاً في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني مما يتطلب ترشيد الإنفاق وفق اتباع معايير الحوكمة الرشيدة. وفي هذا السياق فإن فلسطين بحاجة إلى اتباع سياسات الإصلاح والترشيد في هيكليتها الاقتصادية المحلية، وإعادة ترشيد استغلال الموارد المتاحة بشكل عقلاني سليم يسهم في تطوير برامج الإنفاق الحكومي بما يعمل على تحقيق استدامة الموارد المالية للحكومة الفلسطينية. لذلك تسعى هذه الدراسة إلى معرفة دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة الزمنية (1996 - 2020 م).

- إشكالية الدراسة وأسئلتها

على الرغم من الجهود المبذولة التي قامت بها الحكومة الفلسطينية في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بتطبيق مؤشرات الحوكمة، إلا أنه واقع مؤشرات الحوكمة العالمية التي طورها البنك الدولي خلال الفترة (1996 - 2020 م)، تبين أن جميع المؤشرات في القطاع العام هي سلبية (World bank, 2021). وبالمقابل ومن خلال التمعن في الموازنة العامة لدولة فلسطين تبين أن النفقات الحكومية هي أكبر من الإيرادات الحكومية خلال الفترة (1996 - 2020 م)، ما أدى ذلك إلى وجود عجز في موازنة دولة فلسطين (سلطة النقد الفلسطينية، 2021). كما تكمن الفجوة البحثية في هذه الدراسة بوجود ندرة في الدراسات التي تناولت دور مؤشرات الحوكمة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، وذلك على صعيد البيئة الفلسطينية.

وفي ضوء ما سبق فإن أبرز التحديات التي تواجه القطاع الحكومي الفلسطيني تكمن في زيادة الإنفاق الحكومي في ظل محدودية الموارد، وضعف الالتزام بتطبيق معايير الحوكمة مما يعيق جهود التنمية الفلسطينية حيث يلعب أيضاً أسلوب إدارة الموارد دوراً كبيراً لا يقل أهمية في

التأثير في جهود التنمية وبالتالي يتطلب ذلك تعزيز الالتزام بمبادئ الحوكمة في إدارة هذه الموارد، ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة تسعى الدراسة إلى الإجابة على التساؤل الرئيس: ما واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة وأثرها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟

ويتفرع عن التساؤل الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- هل توجد علاقة بين مؤشرات الحوكمة (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، سيادة القانون، السيطرة على الفساد) والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟
- 2- هل توجد علاقة ارتباطية بين مؤشرات الحوكمة مجتمعة والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟
- 3- ما أثر تطبيق مؤشرات الحوكمة مجتمعة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)؟

- فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة الأولى: توجد علاقة ارتباطية بين مؤشرات الحوكمة (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، سيادة القانون، السيطرة على الفساد) والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).
الفرضية الرئيسة الثانية: توجد علاقة ارتباطية بين مؤشرات الحوكمة مجتمعة والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

الفرضية الرئيسة الثالثة: تؤثر مؤشرات الحوكمة مجتمعة تأثيراً إيجابياً على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

- أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في كونها تعد الدراسة الأولى على مستوى البيئة الفلسطينية التي تتناول واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة وأثرها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م) - في حدود علم الباحث - إضافة إلى الحاجة الماسة لمثل هذه الدراسات في ظل ما يشهده واقع اليوم من إضرابات وعدم استقرار في الإنفاق الحكومي، وتتمثل الأهمية العملية في تسليط الضوء على موضوع حيوي وهام ولاسيما لدى المجتمع الفلسطيني كاملاً، خلال الفترة (1996 - 2020 م) في مؤسسات الدولة بشكل عام، كما وتكمن أهمية

الدراسة أيضاً في بيان أهمية هذا الموضوع لمتخذي القرارات في فلسطين في ظل الأزمة المالية التي تعاني منها فلسطين، والاستفادة من النتائج والتوصيات لصانعي القرار في تعزيز تطبيق مؤشرات الحوكمة في مؤسسات الدولة لترشيد الإنفاق الحكومي.

- أهداف الدراسة

1- تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحوكمة (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، سيادة القانون، والسيطرة على الفساد) والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020م).

2- بيان أثر تطبيق مؤشرات الحوكمة مجتمعة في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

3- تقديم التوصيات والمقترحات لدى صانعي القرار في تعزيز تطبيق مؤشرات الحوكمة في مؤسسات الدولة لترشيد الإنفاق الحكومي.

- حدود الدراسة

الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة في قياس وتحليل واقع مؤشرات الحوكمة وأثرها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م).

الحدود المكانية: على مستوى الأراضي الفلسطينية.

الحدود الزمنية: استناداً إلى البيانات المتوفرة من المصادر المختلفة فامتدت فترة الدراسة من سنة (1996 - 2020 م).

- الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (أحمد، وسلامة، 2022) إلى معرفة دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث باستقراء الدراسات السابقة ذات الصلة بالظاهرة البحثية، وإجراء دراسة استطلاعية واعتمدت الدراسة على المنهج النوعي من خلال مراجعة الدراسات السابقة، توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباطية قوية بين آليات الحوكمة وتحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي بالتطبيق على وحدات الإدارة المحلية، ووجود تأثير قوي لآليات الحوكمة على تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي بالتطبيق على وحدات الإدارة المحلية.

وهدف دراسة (بوزياني، وموارد، 2021) إلى معرفة أثر مؤشرات إدارة الحكم الراشد على الإنفاق الحكومي الصحي في الجزائر خلال الفترة (1996 - 2017)، وتم استخدام طريقة

المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الدراسة، واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي، وتوصلت النتائج إلى وجود أثر سلبي ومعنوي لمؤشري السيطرة على الفساد وجودة التشريعات وتطبيقها في الإنفاق الحكومي على الصحة.

وأوضحت دراسة (Sie, & et.al, 2021) أثر الإنفاق الحكومي على الاستثمار الخاص في ماليزيا، حيث تم تحليل بيانات الدراسة بالاستعانة بنموذج (VECM)، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإنفاق الحكومي له أثر كبير على الاستثمار الخاص على المدى الطويل، ولكن على المدى القصير الأثر ضئيل.

وهدف دراسة (الجيباني، وآخرون، 2021) إلى التعرف على تأثير مؤشرات الحوكمة الرشيدة على الإنفاق العام في ليبيا، واستخدم الباحثون أسلوب متجه الانحدار الذاتي (VAR) لقياس وتحليل نموذج الدراسة واختبار صحة وموثوقية النتائج الإحصائية، واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة سببية بين الفساد والإنفاق العام، ووجود علاقة سببية تتجه من مؤشر سيادة القانون والإنفاق العام، ووجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق العام نحو سيادة القانون؛ كما وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سببية من اتجاهين تتحرك من جودة التشريعات نحو الإنفاق العام ومن الإنفاق العام نحو جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها؛ خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سببية من اتجاهين بين كل من المساءلة والمحاسبة وإبداء الرأي والإنفاق العام، على الرغم من عدم وجود علاقة سببية في أي اتجاه بين الإنفاق العام والاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب.

وأوضحت دراسة (جلولي وآخرون، 2019) من خلال تحديد أثر الحوكمة الجيدة على الإنفاق الحكومي في الدول الأفريقية، أن هناك ثلاثة مؤشرات كان لها أثر على الإنفاق الحكومي (فعالية الحكومة له أثر سلبي، الاستقرار السياسي له أثر سلبي وسيادة القانون له أثر إيجابي)، والثلاث متغيرات الأخرى ليس لهم أثر معنوي مع الإنفاق الحكومي، كما أظهرت النتائج بعدم وجود علاقة ارتباطية للمؤشرات التالية: (فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، الاستقرار السياسي وغياب العنف، وسيادة القانون) مع الإنفاق الحكومي.

وأظهرت دراسة (عمران، وموارد، 2015) أثر مؤشرات الحكم الراشد على الإنفاق العام على التعليم، من خلال عينة ضمت 13 دولة من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال الفترة (2002-2011)، وذلك باستعمال نماذج البيانات الطولية واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي. حيث بينت نتائج التقدير وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشري نوعية التنظيم،

والمشاركة والمساءلة والإنفاق العام على التعليم، ووجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر فعالية الحكومة والإنفاق العام على التعليم، كما أشارت النتائج أيضاً إلى أن مؤشرات مراقبة الفساد، والاستقرار السياسي، وسيادة القانون كلها ذات أثر موجب على الإنفاق على التعليم إلا أنها غير معنوية، وبخصوص المحددات الأخرى للإنفاق العام على التعليم فتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين الإنفاق على التعليم ونسبة السكان الأقل من 14 سنة.

التعقيب على الدراسات السابقة وبيان أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

في ضوء استعراض الدراسات السابقة، تعتبر الدراسة الحالية استكمالاً للدراسات السابقة التي بحثت في موضوع الحوكمة وترشيد الإنفاق الحكومي ولكنها تميزت في أنها تعتبر الأحدث في تناول هذا الموضوع، كما إنها تميزت في تخصيصها لدراسة حالة دولة فلسطين واستخدامها للمنهج القياسي وأسلوب تحليل السلاسل الزمنية وطول الفترة الزمنية التي تناولتها الدراسة من (1996 إلى 2020). ولقد اختلفت المواضيع التي تناولتها الدراسات السابقة فمنها ما بحث في مؤشرات الحوكمة كدراسة (جلولي، وآخرون، 2019)؛ وأخرى اهتمت بدراسة الإنفاق الحكومي كدراسة (Sie, & et.al, 2021)؛ وهناك دراسات بحثت في العلاقة بينهما مثل دراسة (بوزياني، وموارد، 2021)، بينما تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها تسعى إلى الكشف عن واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة وأثرها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 – 2020 م)، كما أن الدراسة الحالية هدفت إلى السعي إلى معرفة واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة وأثرها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 – 2020 م)، وكذلك طبقت الدراسات السابقة في عدت بيئات منها الأجنبية والعربية مثل دراسة (Sie, & et.al, 2021) في البيئة الأجنبية، ودراسة (الجيباني، وآخرون، 2021) في البيئة العربية، حيث اختلفت الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة في البيئة التي طبقت عليها الدراسة، حيث تم تطبيق الدراسة الحالية على فلسطين خلال الفترة (1996 – 2020 م) بشكل عام، وهناك ندرة من الدراسات المحلية التي اهتمت بدراسة واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة وأثرها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 – 2020 م).

2. الإطار النظري للدراسة:

1.2. مفهوم الحوكمة

لقد تعددت تعريف هذا المصطلح، إذ لا يوجد على المستوى العالمي تعريف موحد متفق عليه بين الإداريين والاقتصاديين والقانونيين، إذ إن بعضها تعبر عن وجهة نظر ضيقة، وأخرى تعبر عن وجهات نظر أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً. فقد عرفها برنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) للحوكمة بأنها: "ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون البلاد على كافة المستويات، ويشمل الآليات والمؤسسات والعمليات والتي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن مصالحهم، ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون بالوساطة لحل خلافاتهم" (شريف، 2018، صفحة 1)، وفي ضوء ذلك يعرف الباحث الحوكمة إجرائياً بأنها: عملية مستمرة متكاملة من النظم والقوانين والقرارات التي تمارسها السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في إدارة شؤون الدولة في إطار مؤشرات الحوكمة العالمية، التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين.

2.2. مؤشرات الحوكمة العالمية في القطاع العام:

وفيما يلي سيتم عرض مفصل لهذه المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس جودة الحوكمة في القطاع العام (Kaufmann, et.al, 2011):

أ) المشاركة والمساءلة (VA): Voice Accountability: يقيس المؤشر مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وحرية التعبير والعمل العام والإعلام، ومشاركة جميع أفراد المجتمع في اتخاذ القرار، وذلك من خلال قنوات مؤسسية تمكن المجتمع من التعبير عن رأيه في صنع القرار، والتي تضمن حرية الرأي والتعبير والمعايير الأساسية لحقوق الإنسان، وأن يكون جميع المسؤولين ومتخذي القرار في الدولة خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام ومؤسساته دون استثناء (بن شيخ، وخوثره، 2020).

ب) الاستقرار السياسي وغياب العنف: Political Stability and Absence of Violence (PS): يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: ظهور حالة من عدم الاستقرار، أو نزاع مسلح، أو تهديد إرهابي، أو صراع داخلي، أو تشتت الطبقة السياسية، أو تغييرات دستورية أو انقلابات عسكرية (الحياني وآخرون، 2021).

ج) فعالية الحكومة (GE): Government Effectiveness: يقيس هذا المؤشر فاعلية إدارة مؤسسات الدولة، ومدى كفاءتها في توظيف الموارد الوطنية بطريقة سليمة وواضحة

تخدم المجتمع، وكذلك قدرة الدولة على خدمة الصالح العام، وتتضمن إدارة الأموال العامة والقدرة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات بفاعليتها (دقيش، وآخرون، 2019).

د) **جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (Regulatory Quality: (RQ**: يقيس هذا المؤشر المفاهيم التالية: حدوث تدخلات سياسات في حرية السوق مثل التحكم بالأسعار، والرقابة غير الواقعية على البنوك، والضبط المفرط في مجالات التجارة الخارجية وتأسيس المشاريع (بوجمعة، وبن قانة، 2017).

هـ) **سيادة القانون (Rule of Law: (RL**: يقيس هذا المؤشر مدى ثقة الأفراد في القواعد القانونية الحاكمة للمجتمع، ويبين المفاهيم الخاصة بمدى الثقة بقواعد المجتمع، وعلى وجه الخصوص إنفاذ العقود، وحقوق الملكية، فضلاً عن احتمال ارتكاب الجريمة والعنف (رزقي، ومهيوب، 2019).

و) **السيطرة على الفساد (Control of Corruption**: ويقيس هذا المؤشر مدى استطاعة السلطة العامة تحجيم المكاسب الشخصية الكبيرة والصغيرة، وكذلك الحد من سيطرة النخب وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة (أبو زيادة، 2021: 298).

3.2. مفهوم الإنفاق الحكومي

يرتبط مفهوم الإنفاق الحكومي بالمبالغ المالية التي تقوم الحكومة بإنفاقها من خلال مؤسساتها بهدف تحقيق النفع العام للمجتمع (أبو عيدة، 2015، صفحة 154) على اعتبار أن مؤسسات الدولة هي المسؤول الرئيسي عن المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وبناءً على ما سبق يعرف الباحث الإنفاق الحكومي إجرائياً: هو مبلغ نقدي يخرج من خزانة الحكومة الفلسطينية بواسطة إدارتها ومؤسساتها ووزاراتها المختلفة تقوم بإنفاقها بقصد إشباع وتحقيق منفعة عامة لكافة أفراد المجتمع في الدولة.

4.2. ماهية ترشيد الإنفاق الحكومي

يعني مصطلح ترشيد النفقات الحكومية بأنه: "حسن تدبير وإدارة الموارد والامكانيات المالية والمادية وتوجيهها نحو تحقيق الأهداف بكفاءة تامة مما يترتب عليه تقليل الهدر والفاقد في تلك العملية" (إسماعيل، والجابري، 2019، صفحة 469). ويعرف الباحث ترشيد الإنفاق الحكومي إجرائياً بأنه: هو عبارة عن أسلوب الإدارة الجيدة للإنفاق الذي يساهم في ضبط واحكام عملية الإنفاق الحكومي والاستفادة بالشكل الأمثل والأكثر جدوى دون هدر من الموارد الاقتصادية والبشرية بما يساهم في تحقيق الأهداف المرجوة.

جدول (1) يوضح واقع تطور مؤشرات الحوكمة ونسبة إجمالي الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م):

السنة/ المؤشر	المشاركة والمساءلة (AV)	الاستقرار السياسي وغياب العنف (SP)	فعالية الحكومة (EG)	جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (RQ)	سيادة القانون (RL)	السيطرة على الفساد (CC)	نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي PEX GDP
1996	-0.76	-1.54	-1.15	-0.89	-0.04	0.04	0.19
1997	-0.74	-1.54	-1.13	-0.88	-0.035	0.04	0.17
1998	-0.72	-1.54	-1.11	-0.88	-0.03	0.04	0.14
1999	-0.74	-1.54	-1.11	-0.89	-0.05	-0.02	0.15
2000	-0.77	-1.55	-1.18	-0.90	-0.08	-0.08	0.23
2001	-0.79	-1.6	-1.055	-0.935	-0.205	-0.2	0.22
2002	-0.81	-1.65	-1.00	-0.97	-0.33	-0.32	0.22
2003	-0.85	-1.30	-1.18	-0.99	-0.09	-0.37	0.25
2004	-0.68	-1.13	-0.78	-0.63	-0.26	-0.01	0.19
2005	-0.65	-1.41	-1.06	-1.06	-0.34	-0.49	0.26
2006	-0.43	-1.73	-0.97	-1.01	-0.39	-0.30	0.19
2007	-0.68	-1.98	-1.10	-1.20	-0.62	-0.11	0.32
2008	-0.86	-2.00	-1.27	-1.12	-0.76	-0.44	0.36
2009	-0.95	-2.04	-0.67	-0.21	-0.31	-0.10	0.29
2010	-0.82	-1.97	-0.37	0.21	-0.20	-0.11	0.28
2011	-1.01	-1.94	-0.59	0.20	-0.43	-0.45	0.26
2012	-0.94	-1.96	-0.71	0.08	-0.44	-0.25	0.25
2013	-0.93	-1.78	-0.73	0.12	-0.40	-0.25	0.25
2014	-0.88	-1.99	-0.49	0.21	-0.39	-0.28	0.26
2015	-0.99	-2.16	-0.47	0.10	-0.51	-0.45	0.25
2016	-1.09	-1.98	-0.64	0.06	-0.34	-0.15	0.25
2017	-1.03	-1.66	-0.40	0.02	-0.41	-0.03	0.26
2018	-0.92	-1.82	-0.76	0.02	-0.48	-0.19	0.25
2019	-1.03	-1.90	-0.74	0.03	-0.49	-0.33	0.24
2020	-0.83	-2.05	-0.64	0.08	-0.46	-0.55	0.29

المصدر: سلطة النقد الفلسطيني (2021). البيانات السنوية. <https://www.pma.ps/ar/>.

-World bank (2021). The Worldwide Governance Indicators, Update, Aggregate Governance Indicators 1996-2020. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports>

لقد اعتمد الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية لوصف متغيرات الدراسة، وذلك من خلال استخدام بعض مقاييس التشتت ومقاييس النزعة المركزية حيث تم حساب الوسط الحسابي لكل متغير من متغيرات الدراسة، وكذلك أقل قيمة وأكبر قيمة لكل متغير من المتغيرات، والجدول (2) أدناه يوضح أهم المقاييس الإحصائية لمتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة.

جدول (2): يوضح أهم المقاييس الإحصائية الوصفية للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع في الدراسة

المتغيرات المستقلة	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	أقل قيمة	أعلى قيمة
المشاركة والمساءلة (VA)	25	0.836-	1.090-	0.430-
الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)	25	1.751-	2.160-	1.130-
فعالية الحكومة (GE)	25	0.849-	1.270-	0.370-
جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها (RQ)	25	0.457-	1.200-	0.210
سيادة القانون (RL)	25	0.323-	0.760-	0.030-
السيطرة على الفساد (CC)	25	0.214-	0.550-	0.040
المتغير التابع	عدد المشاهدات	الوسط الحسابي	أقل قيمة	أعلى قيمة
نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي (PEX/ GDP)	25	0.241	0.14	0.36

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

المشاركة والمساءلة: من خلال الجدول أعلاه، يوضح بأن قيمة الوسط الحسابي لمؤشر المشاركة والمساءلة في فلسطين خلال الفترة (1996 – 2020 م)، وقد أظهرت النتائج وجود تفاوت لقيمة هذا المؤشر خلال فترة الدراسة حيث أن أعلى قيمة لهذا المؤشر كانت في العام 2006؛ حيث بلغت -0.43، وأن أدنى قيمة وصل إليها هذا المؤشر كانت في العام، 2016 وبلغت -1.09. الاستقرار السياسي وغياب العنف: ومن خلال الجدول أعلاه يتبين بأن قيمة الوسط الحسابي لمؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف في فلسطين خلال الفترة (1996 – 2020 م) بلغ (1.751 -)، وأن هذا المؤشر أضعف المؤشرات الستة وأقل المؤشرات تطبيقاً في فلسطين؛ لأنه يدل على الوضع السياسي في فلسطين. فقد بلغ هذا المؤشر أعلى قيمة له في العام 2004، وبلغت -1.13، في حين تبين تدني هذا المؤشر في العام 2008، حيث بلغت -2.00، وفي العام 2009، حيث بلغت -2.04، وفي العام 2020، حيث بلغت -2.05، عن باقي السنوات الأخرى لهذا المؤشر، في حين كانت أدنى وأسوأ قيمة له في العام

2015، حيث بلغت -2.16. **فعالية الحكومة:** يتبين من الجدول أعلاه، بأن قيمة الوسط الحسابي السنوي لمؤشر فعالية الحكومة الفلسطينية خلال الفترة (1996_2020 م) بلغ (-0.849)، وأن هذا المؤشر بدأ بداية ضعيفة في الأعوام 1996 إلى 1999، ثم بعد ذلك تراجع الدور الحكومة في عام 2003 ليصل إلى نسبة -1.18، في حين بدأ تفعيل دور الحكومي في العام 2004 ويصل المؤشر إلى -0.78، كما انه في بداية العام 2005 بدأت مرحلة الانقلاب الأمني وعدم قدرة الحكومة الفلسطينية في السيطرة على الأحداث القائمة ويبدأ مؤشر فعالية الحكومة في التراجع ليصل إلى -1.06، وفي عام 2006 ارتفع المؤشر ليصل إلى -0.97، وذلك بداية مرحلة الانتخابات، وكانت أدنى مستوياته في عام 2008، حيث بلغت قيمته -1.27، وبعد الانقسام الحاصل بين حكومتين في قطاع غزة والضفة الغربية ليبدأ ارتفاع دور الحكومة وانتعاشه وفرض السيطرة من كل حكومة على الجزء الذي تحكمه ويصل إلى أعلى مستوياته عام 2010 حيث بلغت -0.37، ثم بدأ بالتراجع في الأعوام من 2011 - 2013، وتحسن في الأعوام 2014 - 2015 - 2017، في حين تراجع في الأعوام 2016 - 2018 - 2019 - 2020، مما يدل على ضعف أداء الحكومة الفلسطينية وعدم استقراره.

جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها: يوضح الجدول أعلاه، نتائج التحليل الوصفي لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، حيث بلغ الوسط الحسابي لمؤشر جود التشريعات في فلسطين خلال الفترة (1996_2020 م). نحو (-0.457)، وأن أدنى قيمة لهذا المؤشر في العام 2007، حيث بلغت -1.20، في حين كان هنالك ضعف وتراجع في هذا المؤشر في الفترة 1996 - 2009، ثم تحسن في العام 2010، في حين يلاحظ أن هذا المؤشر الوحيد من بين المؤشرات الستة الذي اتخذت قيمة موجبة وذلك في الفترة 2010 - 2020، وهو أعلى المؤشرات تطبيقاً في فلسطين، وقد بلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في كل من العامين 2010 و2014 بتقدير 0.21. **سيادة القانون:** ويوضح الجدول أعلاه، نتائج التحليل الوصفي لمؤشر سيادة القانون خلال الفترة (1996 - 2020 م) حيث بلغ الوسط الحسابي لمؤشر سيادة القانون خلال هذه الفترة نحو (-0.323)، وأن سلوك هذا المؤشر هي غير مستقرة ومتذبذبة خلال الفترة 1996 - 2020، وكانت أدنى قيمة له في العام 2008، حيث بلغت -0.76، وبلغت أعلى قيمة لهذا المؤشر في العام 1998، حيث بلغت -0.03. **السيطرة على الفساد:** يبين الجدول أعلاه، نتائج التحليل الوصفي لمؤشر السيطرة على الفساد خلال الفترة (1996 - 2020 م) حيث بلغ الوسط الحسابي لمؤشر السيطرة على الفساد في فلسطين خلال فترة

الدراسة نحو (-0.214)، وكانت أقل قيمة (-0.55) وذلك في عام 2020 م، بينما بلغت أعلى قيمة (0.04) في الأعوام (1996، 1997، 1998 م). نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي: ويتبين لنا من خلال الجدول أعلاه، بأن الوسط الحسابي السنوي لمتغير إجمالي الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين قد بلغ (0.241)، وكانت أقل قيمة حسب نسبة مساهمة إجمالي الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (0.14) وذلك في عام 1998م، بينما بلغت أعلى قيمة لمساهمة الإنفاق الحكومي (0.36) في عام 2008 م.

3. الإجراءات المنهجية للدراسة:

1.3. منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي والمنهج التحليلي القياسي في هذه الدراسة، حيث تم استخدام المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم والتصنيفات الخاصة بواقع الحوكمة والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م). كما تم استخدام هذا المنهج لأغراض المقارنة الوصفية لآراء الكتاب والمختصين في هذا المجال، في حين تم استخدام المنهج التحليلي القياسي لبناء النموذج القياسي الخاص بمتغيرات الدراسة اعتماداً على بيانات السلاسل الزمنية، ومن خلال تحديد اتجاه العلاقة السببية بين كل المتغيرات المستقلة الخاصة بمؤشرات الحوكمة والإنفاق الحكومي، وكذلك من خلال طريقة التكامل المشترك، حيث سيتم ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي Eviews v12.

2.3. صياغة وبناء نموذج الدراسة

اعتماداً على الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة سيتم بناء نموذج قياسي يوظف السلاسل الزمنية لقياس واقع تطبيق مؤشرات الحوكمة وأثرها في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م). وعليه فإنه سيتم اختبار فرضيات الدراسة، وتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال النموذج القياسي التالي:

$$PEX/GDP = F(VA, PS, GE, RQ, RL, CC)$$

ولغرض التحليل تم تحويل الصيغة الدالية أعلاه إلى معادلة رياضية رئيسية مكونة للنموذج القياسي للدراسة كما يلي:

$$(PEX/GDP)_{ti} = B_0 + B_1(VA)_{ti} + B_2(PS)_{ti} + B_3(GE)_{ti} + B_4(RQ)_{ti} + B_5(RL)_{ti} + B_6(CC)_{ti} + E_t$$

حيث أن:

(PEX/GDP): يمثل المتغير التابع والذي يشير إلى الإنفاق الحكومي/ الناتج المحلي الإجمالي.

المتغيرات المستقلة: تمثل مؤشرات الحوكمة العالمية مجتمعة، ويمكن قياسها كما يلي:

(VA) المشاركة والمساءلة.

(PS): الاستقرار السياسي وغياب العنف.

(GE) فعالية الحكومة.

(RQ): جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها.

(RL): سيادة القانون.

(CC): السيطرة على الفساد.

(B₀): الحد الثابت

(B₀, B₁, B₂, B₃, B₄, B₅, B₆) تمثل معاملات انحدار المتغيرات المستقلة.

(E) الأخطاء العشوائية.

(t): الحد الزمني

3.3. بيانات متغيرات نموذج الدراسة ومصادرها

أ) بيانات المتغير التابع المتمثلة بـ (الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي) وتم الحصول على البيانات السنوية المتعلقة بذلك من قاعدة بيانات سلطة النقد الفلسطيني سنة 2020، والتي تم حسابه من خلال الاعتماد على دراسة (الحبياني، وآخرون، 2021) ودراسة (جلولي وآخرون، 2019) ودراسة (بوزياني، وموارد، 2021).

ب) بيانات المتغير المستقل المتمثلة بـ (مؤشرات الحوكمة) وتم الحصول على البيانات السنوية المتعلقة بمؤشرات الحوكمة العالمية من المصادر الرسمية المتمثلة في قاعدة بيانات البنك الدولي (The Worldwide Governance Indicators WGI)، نظراً لتوفر سلاسل زمنية طويلة تغطي البيانات المستخدمة في هذه الدراسة خلال الفترة (1996 – 2020 م)، باعتبار أن فترة بداية الدراسة هي الفترة التي بدأت فيها المؤسسات الدولية بوضع مؤشرات كمية للحكومة، وبذلك يتوفر للباحث 25 مشاهدة من البيانات الخام حول متغيرات الدراسة.

4.3. نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

قام الباحث باختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختباري (ADF – Augmented Dickey Fuller) و (Phillips Perron – PP) لاختبار سكون السلاسل الزمنية على أساس المستوى، وعلى أساس الفرق الأول (1st Difference) وعلى أساس الفرق الثاني (2^{ed} Difference)، أنظر الجدول رقم (3).

الجدول (3): نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) لمتغيرات الدراسة

النتيجة	اختبار PP			اختبار ADF			المتغيرات
	الفرق الثاني	الفرق الأول	المستوى	الفرق الثاني	الفرق الأول	المستوى	
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**5.33-	2.05-	---	**5.33-	2.08-	المشاركة والمساءلة (VA)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**3.46-	1.65-	---	**4.33-	2.10-	الاستقرار السياسي وغياب العنف (PS)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**9.52-	2.00-	---	**6.07-	2.15-	فعالية الحكومة (GE)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**3.93-	1.00-	---	**3.94-	1.00-	جودة التشريعات (RQ)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**8.81-	1.99-	---	**5.53-	2.23-	سيادة القانون (RL)
السلسلة مستقرة عند الفرق الأول	---	**15.70-	*3.45-	---	**6.11-	2.81-	السيطرة على الفساد (CC)

* معنوية عند مستوى 5%، ** معنوية عند مستوى 1% حسب القيم الجدولية لـ

(Mackinnon:1996).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

يتضح من الجدول رقم (3) أن جميع متغيرات الدراسة وصلت لمرحلة السكون عند مستوى دلالة 5% بعد أخذ الفروق الأولى لها، ونستنتج من ذلك أن السلاسل الزمنية ساكنة ومستقرة ومتكاملة من الدرجة الأولى ($CI \sim (1)$) لأنها سكنت بعد الفروق الأولى باستثناء متغير السيطرة على الفساد والحوكمة مجتمعة سكنت عن المستوى، وهذا يعتبر مؤشر جيد لفاعلية استخدام اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية.

5.3. نتائج اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة: يشترط الاختبار التكامل المشترك بأن تتكامل المتغيرات من الدرجة نفسها التي ترتبط بعلاقة طويلة الأجل، وبناء على نتائج اختبار جذر الوحدة فإن السلاسل الزمنية ساكنة عند الفرق الأول، ويمكننا إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار جوهانسون والمتمثل في اختبار الاثر (Trace).

الجدول (4)، نتائج اختبار التكامل المشترك بطريقة (جوهانسون) لمتغيرات النموذج

اختبار الأثر Trace Test			
قيمة الاختبار Statistics	القيمة الحرجة (Critical value) Prob = 0.05	فرض العدم H_0 عدد متجهات التكامل المشترك	الفرض البديل H_1
**305.40	**125.61	$r = 0$	$r > 0$
**200.73	**95.75	$r \leq 1$	$r > 1$
**124.41	**69.81	$r \leq 2$	$r > 2$
**74.78	**47.85	$r \leq 3$	$r > 3$
**35.93	**29.79	$r \leq 4$	$r > 4$
2.84	15.49	$r \leq 5$	$r > 5$
*Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level			
اختبار القيمة الكامنة العظمى Maximal Eigen Value			
قيمة الاختبار Statistics (Max - Eigen)	القيمة الحرجة (Critical value) Prob = 0.05	فرض العدم H_0 عدد متجهات التكامل المشترك	الفرض البديل H_1
**104.66	**46.23	$r = 0$	$r > 0$
**76.32	**40.07	$r \leq 1$	$r > 1$
**49.62	**33.87	$r \leq 2$	$r > 2$
**38.85	**27.58	$r \leq 3$	$r > 3$
**24.02	**21.13	$r \leq 4$	$r > 4$
9.07	14.26	$r \leq 5$	$r > 5$
*Trace test indicates 5 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level			

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

وتشير النتائج بالجدول رقم (4) حيث كانت نتيجة اختبار الأثر للفرضية العدمية التي تنص على أن عدد متجهات التكامل يساوي صفر ($r = 0$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي

نرفض الفرضية العدمية ونستج وجود أكثر من صفر متجه للتكامل ($r > 0$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجه تكامل وحيد على الأكثر ($r \leq 1$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستج وجود أكثر من 1 متجه للتكامل ($r > 1$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود متجهين تكامل على الأكثر ($r \leq 2$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستج وجود أكثر من 2 متجه للتكامل ($r > 2$)، اما نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود ثلاثة متجهات تكامل على الأكثر ($r \leq 3$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستج وجود أكثر من 3 متجهات للتكامل ($r > 3$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود اربعة متجهات تكامل على الأكثر ($r \leq 4$) معنوية عند مستوى 5% وبالتالي نرفض الفرضية العدمية ونستج وجود أكثر من 4 متجه للتكامل ($r > 4$)، بينما كانت نتيجة اختبار الفرضية العدمية التي تفترض وجود 5 متجهات تكامل على الأكثر ($r \leq 5$) غير معنوية وبالتالي نقبل الفرضية العدمية ونستج وجود تكامل مشترك 4 على الأكثر بين متغيرات الدراسة.

6.3. العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة: إن مفهوم السببية يتركز على وجود العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، ويتم قياس العلاقة السببية باستخدام اختبار (Granger Causality Test) حيث يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات الرئيسة والموثوقة في إيجاد العلاقة وتحديد اتجاهها بين المتغيرات داخل النموذج، وبالاعتماد على هذه الاختبار فانه يتم رفض الفرضية الصفرية ($H_0: X \text{ not gauge } y$) إذا كانت الاحتمالية أقل من 0.05، ونقبل الفرضية البديلة ($H_1: X \text{ gauge } y$)، والجدول (5) يوضح نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة.

الجدول (5): يوضح نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.	Decision
CC does not Granger Cause PEX_GDP	25	2.57628	0.1038	قبول
PEX_GDP does not Granger Cause CC		0.51809	0.6043	قبول
PS does not Granger Cause PEX_GDP	25	1.19263	0.3263	قبول
PEX_GDP does not Granger Cause PS		2.20537	0.1391	قبول
RL does not Granger Cause PEX_GDP	25	4.76417	0.0218	رفض
PEX_GDP does not Granger Cause RL		0.27484	0.7628	قبول
VA does not Granger Cause PEX_GDP	25	1.24647	0.3112	قبول
PEX_GDP does not Granger Cause VA		0.55676	0.5826	قبول

GE does not Granger Cause PEX_GDP	25	0.11217	0.8945	قبول
PEX_GDP does not Granger Cause GE		5.89401	0.0107	رفض
RQ does not Granger Cause PEX_GDP	25	0.19921	0.8212	قبول
PEX_GDP does not Granger Cause RQ		7.30929	0.0047	رفض

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

حيث يتضح من خلال الجدول أعلاه واستناداً على احتمالية (prob)، فإنه نقبل الفرضية العدمية التي تفيد بعدم وجود علاقة سببية متبادلة الاتجاه بين المتغيرات النموذج لان قيمة مستوى الدلالة (prob) أكبر من 0.05 باستثناء أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحدة تتجه من سيادة القانون الى الإنفاق الحكومي، وكذلك أظهرت النتائج الدراسة الحالية وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي الي فعالية الحكومة، وهناك علاقة سببية من الإنفاق الحكومي الي جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها.

7.3. نتائج تشخيص صلاحية النموذج المقدر المعتمد: في ظل الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية واستخدامها في تقدير نموذج الدراسة يشترط ذلك عليها إجراء بعض الاختبارات الهامة للتحقق من شروط طريقة التقدير المستخدمة، وذلك بهدف التحقق من صلاحية جودة النموذج المقدر لكي يتم الاعتماد على نتائج التقدير وللتحقق من شروط المربعات الصغرى تم اجراء الاختبارات اللازمة على النحو الآتي:

- اختبار شرط استقلال حدود الخطأ (عدم وجود ارتباط ذاتي): استقلال حدو الخطأ أو خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، حيث تم التأكد من خلو النموذج من هذه المشكلة باستخدام اختبار (DW)، علماً بأن قيمة اختبار دراينون واتسون (DW) تتراوح بين 0 و4، وكلما اقتربت من الصفر يكون هناك ارتباط ذاتي إيجابي، في حين انها إذا اقتربت من الأربعة يكون هناك ارتباط ذاتي سلبى، بينما عندما تقترب من القيمة 2 لا يوجد ارتباط ذاتي (Demirer, & et.al, 2018: 51)، وفي هذا النموذج بلغت قيمة الاختبار المحسوبة (2.036) وهي قيمة قريبة من القيمة 2 مما يدعم قبول الفرضية التي تشير لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، ويؤكد ذلك نتيجة اختبار (LM) التي بلغت (0.226) باحتمال (value = 0.892) وهو أكبر من مستوى 0.05 ممكن يؤكد لعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في بواقي النموذج، والجدول (6) يوضح نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي.

جدول (6): نتائج اختبار LM للارتباط الذاتي.

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
LM	0.226	0.892

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

- اختبار مساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر: تم اختبار مساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر باستخدام اختبار (One Sample T-test) وكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تساوي ($T = 0.079$) باحتمال ($P\text{-value} = 0.937$) وهو أكبر من 0.05 مما يدعم قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن متوسط حدود الخطأ يساوي صفر، والجدول (7) يوضح نتائج الاختبار.

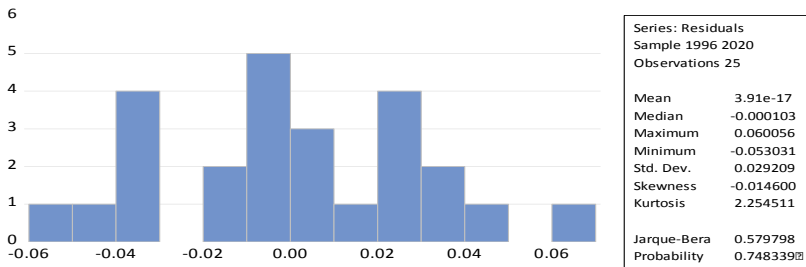
جدول (7): نتائج اختبار T لمساواة متوسط بواقي النموذج المقدر للصفر

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
T-test of hypothesis	0.079	0.937

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

- اختبار شرط التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر: تم التحقق من شرط التوزيع الطبيعي لمتغير الخطأ العشوائي باستخدام اختبار (Jarque-Bera) فكانت النتائج تشير إلى أن قيمة الاختبار تساوي (0.579) باحتمال ($P\text{-value} = 0.748$) وهو أكبر من 0.05 مما يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن حدود الخطأ العشوائي موزعة توزيعاً طبيعياً، والشكل (1) التالي يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ.

الشكل (1): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لحدود الخطأ



المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

- اختبار شرط ثبات تبأين حدود الخطأ (تجانس التباين): شرط تجانس حدود الخطأ يقصد به ثبات تباين حدود الخطأ، وتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار (Breusch-)

(Pagan-Godfrey) فكانت النتائج تشير لأن قيمة الاختبار تساوي ($F = 16.174$) باحتمال ($P\text{-value} = 0.302$) وهو أكبر من 0.05 مما يشير لقبول الفرضية العدمية التي تنص على أن حدود الخطأ متجانسة، والجدول (8) يوضح نتائج اختبار تجانس حدود الخطأ.

جدول (8): نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لثبات تباين حدود الخطأ

الاختبار	قيمة الاختبار	مستوى الدلالة
Breusch-Pagan-Godfrey	9.798	0.133

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

- اختبار شرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض (عدم وجود ازدواج خطي): شرط استقلال المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض يقصد به عدم وجود ترابط عالي بين المتغيرات المستقلة فيما بينها واختلال هذا الشرط يسبب مشكلة الازدواج الخطي، وتم التحقق من هذا الشرط باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor - VIF) حيث أن متوسط معامل تضخم التباين بلغ (4.701) وهو أقل من 5 وبشكل عام معاملات تضخم التباين للمتغيرات المستقلة لم تتجاوز القيمة 10 وهذا يدل على عدم وجود مشكلة ازدواج خطي في النموذج (البحيصي، 2018)، مما يدعم جودة النموذج المقدر.

8.3. نتائج تقدير معاملات النموذج القياسي للدراسة واختبار فرضياتها

- أ) نتائج العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة: بعد توضيح العلاقة السببية بين المتغيرات، وقبل البحث عن النموذج الأفضل أو الملائم للدراسة الذي يحدد مؤشرات الحوكمة التي لها أثر في الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة من (1996 - 2020 م)، ارتأى الباحث إلى دراسة العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة وهي من بين الطرق الأولية التي تعطي صورة عن النماذج التي يمكن تكوينها متمثلة ب (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، سيادة القانون، السيطرة على الفساد) و (الإنفاق الحكومي) باستخدام معامل ارتباط بيرسون. والجدول أدناه يوضح الارتباط بين متغيرات الدراسة أنظر الجدول رقم (9) التالي:

- نتائج الفرضيات الرئيسية من الأولى والثانية والتي تنص على "توجد علاقة ارتباطية بين مؤشرات الحوكمة (المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فعالية

الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، سيادة القانون، السيطرة على الفساد، والحوكمة مجتمعة) والإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م):

الجدول (9): يوضح نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الدراسة

Correlation								
Probability	PEX_GD P	VA	PS	GE	RQ	RL	CC	IQI
PEX_GDP	1.000000							

VA	0.374474	1.000000						
	0.0651	-----						
PS	0.609350	0.500867	1.000000					
	0.0012	0.0108	-----					
GE	0.265245	-0.576531	0.531621	1.000000				
	0.2000	0.0026	0.0062	-----				
RQ	0.254152	-0.727504	0.588475	0.918356	1.000000			
	0.2202	0.0000	0.0020	0.0000	-----			
RL	0.761209	0.297661	0.648878	0.308166	0.297424	1.000000		
	0.0000	0.1484	0.0004	0.1340	0.1488	-----		
CC	0.532716	0.170767	0.388953	0.153252	0.199730	0.597829	1.000000	
	0.0061	0.4144	0.0547	0.4646	0.3385	0.0016	-----	

*معنوية الدلالة عند المستوى 0.10 (البحيبي، 2018: 97).

ملاحظة (PEX/GDP: الإنفاق الحكومي، CC: السيطرة على الفساد، GE: فعالية الحوكمة، PS: الاستقرار السياسي، RL: سيادة القانون، RQ: جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها، VA: المشاركة والمساءلة).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

يتضح من نتائج الجدول رقم (9) وجود علاقة عكسية بين مؤشرات الحوكمة (سيادة القانون، السيطرة على الفساد، الاستقرار السياسي وغياب العنف، المشاركة والمساءلة) والإنفاق الحكومي عند مستوى دلالة 0.10، حيث أن أكثر مؤشرات الحوكمة ارتباطاً مع الإنفاق الحكومي على التوالي هي: (سيادة القانون، الاستقرار السياسي وغياب العنف، السيطرة على الفساد، المشاركة والمساءلة. ويعزو الباحث ذلك إلى أن مستوى سيادة القانون يساهم في تعزيز الالتزام لدى مؤسسات الدولة في تطبيق جميع قوانين الحوكمة وبالتالي عدم وجود أي تكاليف

إضافية أو إنفاق إضافي في هذه المؤسسات. بينما مؤشر السيطرة على الفساد نلاحظ أنه كلما ازداد أدى ذلك إلى عدم وجود أي حالات من الاختلاس، أو هدر في الموارد والمصاريف العامة للدولة أو للمؤسسات وبالتالي يؤدي زيادة مستوى السيطرة على الفساد إلى حالة من الردع لحالات الهدر والاختلاس في الموارد المادية، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز الميزانية الحكومية في الدولة. في حين يعتبر زيادة مستوى الاستقرار السياسي وغياب العنف مؤشر قوي لترشيد الإنفاق الحكومي، وذلك من منطلق أن الدولة سوف تخفض الموازنة الخاصة بقوات الأمن وضبط الشغب وعدد افراد الشرطة وغيرها من الجهات الأمنية التي تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي وغياب العنف في الدولة. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين مؤشر المشاركة والمساءلة والإنفاق الحكومي عند مستوى دلالة 0.10، ويرجع السبب لهذه النتيجة إلى استمرار تراجع دور لجان المجلس التشريعي وغيابة في فلسطين، الأمر الذي أضعف الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، وأضعف المشاركة المجتمعية في صنع السياسات والقوانين مما أشار على وجود علاقة عكسية لمؤشر المشاركة والمساءلة في فلسطين وذلك نتيجة الأداء السلبي للحكومة الفلسطينية.

ويتضح أيضاً من الجدول رقم (9) عدم وجود علاقة ارتباط بين مؤشرات الحوكمة (فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها) والإنفاق الحكومي، وهي أقل المؤشرات الحوكمة ارتباطاً؛ حيث يمكن تعليل هذه النتيجة من وجهة نظر الباحث بكونها تعود إلى سبب ضعف فعالية الحكومة الفلسطينية الذي يعود لأسباب سياسية واقتصادية تحول من قدرة الحكومة على ممارسة سلطتها السياسية والاقتصادية بشكلها المطلق في الأراضي الفلسطينية، كما يؤدي ذلك إلى ضعف كبير في تحديد جودة التشريعات الحكومية وصعوبة تطبيقها، الأمر الذي يحول ويضعف قوة هذه المؤشرات وبالتالي غياب علاقتها بالإنفاق الحكومي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (جلولي، وآخرون، 2019) والتي خلصت نتائجها من عدم وجود علاقة ارتباط لمؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها مع الإنفاق الحكومي، وكذلك تختلف هذه النتيجة مع دراسة (عمران، وموارد، 2015) من حيث وجود علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشر نوعية التنظيم والإنفاق العام على التعليم، وكذلك وجود علاقة طردية معنوية بين مؤشر فعالية الحكومة والإنفاق العام على التعليم.

ب) نتائج تقدير معاملات الأثر بين متغيرات الدراسة:

- نتائج الفرضية الرئيسية الثالثة تنص على "تؤثر مؤشرات الحوكمة مجتمعة تأثيراً إيجابياً على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)": ولإجابة على هذه الفرضية تم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) بالتطبيق على بيانات الدراسة وتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لقياس معاملات الأثر لمؤشرات الحوكمة مجتمعة على الإنفاق الحكومي، وكانت النتائج تقدير النموذج كما في الجدول التالي.

جدول (10): نتائج أثر مؤشر الحوكمة مجتمعة على الإنفاق الحكومي

المتغير التابع "الإنفاق الحكومي"				
المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة Coefficients	الخطأ المعياري S. E	قيمة اختبار "t"	P-Value
الحوكمة مجتمعة IQI	-0.168	0.086	1.933-**	0.065
Constant	0.116	0.064	1.793**	0.086
R-Square = 0.139, Adjusted R-square = 0.102, DW = 0.655				
F-statistics = 3.740, Prob (F) = 0.065.				

* معنوية عند مستوى 5%. ** معنوية عند مستوى 10% (البحيصي، 2018: 97).

المصدر: إعداد الباحث حسب مخرجات برنامج Eviews.

من الجدول رقم (10) تبين تقدير النموذج التالي:

$$PEX/GDP = 0.116 - 0.168 IQI$$

ويظهر من نتائج الجدول رقم (10) وجود أثر سلبي لمؤشرات الحوكمة مجتمعة على الإنفاق الحكومي، حيث نلاحظ من خلال إجراء تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر مؤشر الحوكمة مجتمعة على الإنفاق الحكومي، بأن الحوكمة بشكلها العام مجتمعة لها أثر سلبي على الإنفاق الحكومي لأن قيمة مستوى الدلالة 0.065 أقل من 0.10، وبلغت قيمة الأثر (-0.168) والتي تنص على أن طبيعة مؤشرات الحوكمة مجتمعة تؤثر تأثيراً سلبياً على الإنفاق الحكومي، وبالتالي نستنتج رفض فرضية الدراسة الصفرية وقبول الفرضية البديلة، مما يشير إلى أن زيادة تطبيق مؤشرات الحوكمة مجتمعة بنسبة (1%) بشكل أفضل سوف يؤدي ذلك إلى انخفاض وترشيد الإنفاق الحكومي بنسبة (-0.168%) والسبب يرجع في ذلك إلى ضعف مؤسسات القطاع العام في فلسطين بتطبيق مؤشرات الحوكمة مجتمعة بشكلها السليم، وكذلك أيضاً بسبب استمرار وجود الاحتلال الاسرائيلي على الأراضي الفلسطينية الذي يؤثر على زعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأيضاً الاتفاقيات القائمة مع الاحتلال الإسرائيلي مثل اتفاقية باريس والتي أدت إلى ربط الاقتصاد الفلسطيني مع اقتصاد

الاحتلال الإسرائيلي، وهناك أسباب أخرى مثل الانقسام الداخلي في فلسطين وعدم وجود انتخابات، كلها تؤثر على زعزعة وعدم المقدرة على ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين، مما يتطلب من الحكومة الفلسطينية زيادة الأثر لمؤشرات الحوكمة مجتمعة في مؤسساتها العامة وتعزيز الوحدة الوطنية بين شقين الوطن ومراجعة الاتفاقيات القائمة مع الاحتلال الإسرائيلي خصوصاً اتفاقية باريس وذلك من أجل تخفيض وترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين. وهذا ما أدى إلى وجود تأثير سلبي لمؤشرات الحوكمة مجتمعة على ترشيد الإنفاق الحكومي وكذلك قيمة اختبار (T) تظهر أن هناك تأثيراً سلبياً حيث بلغت النسبة (-1.933)، وكذلك أظهرت نتيجة Prob (F) والتي بلغت قيمتها (0.065) مما يدل على معنوية قيمة F وبالتالي فإن مؤشرات الحوكمة مجتمعة تساهم في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م)، كما ويظهر أن معامل التحديد $R\text{-Square} = 0.139$ أي مؤشرات الحوكمة مجتمعة تؤثر على الإنفاق الحكومي بنسبة (13.9%) أما النسبة (86.1%) الأخرى فتعود لمتغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج ولهذا نعتقد وجود متغيرات أخرى تؤثر على الإنفاق الحكومي وهذا ما أدى إلى ضعف قيمة $R\text{-Square}$ ، وكذلك أظهرت نتائج اختبار درابون واتسون (D.W) والتي بلغت 0.655 وهي قيمة قريبة من 1 وهي مقاربة أو أقل من القيمة الجدولية الدنيا لاختبار (D.W) عند مستوى الدلالة 0.05، ويعود ذلك بسبب ضعف وتأثير قيمة $R\text{-Square}$ في النموذج وما ينعكس عليه في اختبار درابون واتسون (D.W).

حيث يرجع السبب في ذلك إلى عدم وجود حرية مطلقة في الرأي والتعبير للمواطنين في فلسطين وعدم مشاركتهم في الخطط الاستراتيجية للحكومة، وكذلك عدم الاستقرار السياسي وغياب العنف كون فلسطين ما زالت تحت الاحتلال الإسرائيلي ووجود الانقسام السياسي بين شقي الوطن، ولعل ما يضعف فعالية الحكومة كونها مرت في إحدى الفترات خاصة في بداية عمل السلطة الفلسطينية بعد اتفاقية أوسلو وبداية المرحلة الانتقالية، وكذلك مرحلة الانقلاب الأمني التي أضعفت الحكومة الفلسطينية في القدرة على السيطرة على الأحداث الجارية، وأيضاً ضعف جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها في فلسطين يعود إلى غياب المجلس التشريعي وعدم سن للقوانين وإصدار عدد من القرارات بقوانين عن رئيس دولة فلسطين، مما سمح للسلطة التنفيذية بالتحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة في مجال الموازنة العامة إقراراً وتنفيذاً دون رقابة، وكذلك ضعف سيادة للقانون مما يتسبب في ارتفاع معدلات الجريمة حماية إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي الذي يعيق كل أعمال مؤسسات الحكومة الفلسطينية سواء من خلال فرض

سيطرته بالكامل على أراضي دولة فلسطين ومواردها وغياب السلطة التشريعية التي تغيبت في سن القوانين مما أضعف تطبيق سيادة القانون في القطاع العام الفلسطيني، وكذلك انخفاض مستوى السيطرة على الفساد مما أدى إلى زيادة الاختلاسات والكسب الغير مشروع وانتشار الجريمة وذلك بسبب عدم كشف الفاسدين ومحاسبتهم والتربد في كشف حالات الفساد في الدولة وتحويلها إلى القضاء. وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (أحمد، وسلامة، 2022) والتي أظهرت نتائجها بوجود تأثير قوي لآليات الحوكمة على تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي. ويمكن القول بأن في حال تطبيق الحكومة الفلسطينية لمؤشرات الحوكمة مجتمعة بالشكل الصحيح في كافة القطاعات العامة الفلسطينية فإنه سوف تظهر لنا زيادة نسبة الأثر لهذه المؤشرات في ترشيد الإنفاق الحكومي في فلسطين.

4. الاستنتاجات والتوصيات: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي نوردتها على النحو الآتي:

- كشفت نتائج الدراسة أن أقل المؤشرات الحوكمة الستة تطبيقاً في فلسطين خلال الفترة (1996 - 2020 م) هو مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف حيث بلغت قيمة (-2.160)، في حين كانت أعلى المؤشرات تطبيقاً في فلسطين هو مؤشر جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها حيث بلغت قيمة (0.21).
 - بينت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة سببية متبادلة الاتجاه بين المتغيرات النموذج لأن قيمة مستوى الدلالة (prob) أكبر من 0.05 باستثناء أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحدة تتجه من سيادة القانون إلى الإنفاق الحكومي، وكذلك أظهرت النتائج الدراسة الحالية وجود علاقة سببية تتجه من الإنفاق الحكومي إلى فعالية الحكومة، وهناك علاقة سببية من الإنفاق الحكومي إلى جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها.
 - كشفت نتائج الدراسة أن أكثر مؤشرات الحوكمة ارتباطاً مع الإنفاق الحكومي على التوالي هي: (سيادة القانون، الاستقرار السياسي وغياب العنف، السيطرة على الفساد، المشاركة والمساءلة)، وأن أقل مؤشرات الحوكمة ارتباطاً مع الإنفاق الحكومي على التوالي هي: (فعالية الحكومة، جودة التشريعات التنظيمية وتطبيقها).
 - وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر سلبي لمؤشرات الحوكمة مجتمعة على الإنفاق الحكومي عند مستوى الدلالة 0.065 وهي أقل من 0.10، وبلغ معامل الأثر -0.168.
- من خلال نتائج الدراسة توصي الدراسة بالآتي:

- لتمكين مؤشرات الحوكمة يجب أن يتم أولاً التركيز على مؤشرات الحوكمة الأكثر ارتباطاً مع الإنفاق الحكومي على التوالي وهما: (سيادة القانون، الاستقرار السياسي وغياب العنف، السيطرة على الفساد، المشاركة والمساءلة).
- على الجهات المختصة تفعيل وصياغة السياسات والأنظمة السليمة التي تسهم في تعزيز وتنمية القطاع الاقتصادي الفلسطيني وإعادة صياغة التشريعات بشكلها الأمثل ومحاولة تفادي العقبات التي تحد من فعالية وجودة هذه التشريعات، والعمل على استهداف تنمية القطاع الاقتصادي الفلسطيني كهدف أولى للتشريعات والسياسات الحكومية، وذلك من خلال تشريعات وسياسات تقوم على دعم القطاع العام للقطاع الخاص وعلى العلاقة الترابطية بهدف تحقيق التنمية والنمو.
- محاولة الحكومة الفلسطينية العمل على تطبيق سياستها واستراتيجياتها بشكل فعال وذلك من خلال فعالية أداء الحكومة بمؤسساتها وأفرادها مما يُعزز الوضع العام في الدولة، وكذلك العمل على رفع مستوى الخدمات المقدمة من قبل المؤسسات الحكومية للمواطنين، والتي بدورها تُعزز تطبيق مؤشرات الحوكمة داخل مؤسسات القطاع العام الفلسطيني.

6. قائمة المراجع:

- أبو زيادة، زكي عبد المعطي. (2021). "دور الحوكمة في جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى فلسطين: مقارنة قياسية للفترة (1996 - 2017)"، مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، 25(2): 290 - 329.
- أحمد، محمد عبد المقصود وسلامة، علياء محمد. (2022). "دور آليات الحوكمة في تحسين إنتاجية الإنفاق الحكومي"، المجلة العلمية للبحوث التجارية (جامعة المنوفية)، 44(1): 401 - 428.
- اسماعيل، عمر هاشم والجابري، بدرية خلفان. (2019). "إجراءات مقترحة لترشيد الإنفاق الحكومي على التعليم الأساسي بسلطنة عمان"، مجلة العلوم التربوية، 27(4): 463 - 493.
- البحيصي، محمد خليل. (2018). "ظاهرة الركود التضخمي في الدول المتقدمة بين النظرية والتطبيق"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
- بن شيخ، منال، وخوائرة، سعيدة. (2020). "واقع الحكم الراشد ومتطلبات ترشيد الإنفاق العام في الجزائر"، مجلة أوراق اقتصادية، 4(1): 82 - 99.
- بوجمعة، بلال، وبن قانة، اسماعيل. (2017). "تقييم واقع الاقتصاد المؤسسي الجديد في الجزائر من خلال مؤشرات الحوكمة خلال الفترة (1996 - 2015)"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير

والعلوم التجارية، العدد (18): 262 – 270.

بوزياني، عبد الرزاق، وموراد، تهتان. (2021). "أثر مؤشرات إدارة الحكم الراشد على الإنفاق الحكومي الصحي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1996 – 2017)"، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 8(1): 548 – 565.

جلولي، محمد، ويومدين، محمد أمين، وبين سكران، البودالي. (2019). "الحكومة الجيدة والإنفاق الحكومي: دراسة قياسية على الدول الإفريقية"، مجلة النمو الاقتصادية والمقاولاتية، 3(1): 40 – 52.

الجبباني، صقر، وجبريل، وائل، وصداقة، عبد العزيز. (2021). "تأثير مؤشرات الحكومة الرشيدة على الإنفاق العام في ليبيا دراسة تحليلية قياسية عن الفترة (1996 – 2018)"، المؤتمر الدولي المغاربي الأول لمستجدات التنمية المستدامة، جامعة الزاوية، ليبيا.

دقيش، جمال، وقارة، إبراهيم، ومزوري، الطيب. (2019). "أثر مؤشرات الحكومة على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (2002 – 2016)"، مجلة الجامعي، 1(1): 57 – 70.

رزقي، محمد، وميهوب، مسعود. (2019). "أثر الحكومة الجيدة على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (1997 – 2017)"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 19(1): 53 – 65.

سلطة النقد الفلسطيني. (2021). البيانات السنوية، المالية العامة، والحسابات القومية، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/23، من الموقع الإلكتروني: <https://www.pma.ps/ar>

شريف، أمين فرج. (2018). مدخل إلى مفهوم الحكومة، تم الاسترجاع بتاريخ 2022/10/9، من الموقع الإلكتروني: <https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=597535>

عمران، بشرير، وموراد، تهتان. (2015). "أثر الحكم الراشد على الإنفاق العام على التعليم في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الطولية (Panel Data)"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 19(2): 81 – 98.

Demirer, M., Diebold, F. X., Liu, L., & Yilmaz, K. (2018). "Estimating global bank network connectedness", *Journal of Applied Econometrics*, 33(1): 1-15.

Kaufman, D. & Kraay, A. & Mastruzzi, M. (2011). "The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology and Analytical Issues, *Hague Journal on the Rule of Law*", 3(2): 220- 246.

MacKinnon, J. G. (1996). "Numerical distribution functions for unit root and

- cointegration tests", *Journal of applied econometrics*, 11(6): 601-618.
- Sie, S. J., Kueh, J., Abdullah, M. A., & Mohamad, A. A. (2021). Impact of Public Spending on Private Investment in Malaysia: Crowding – In or Crowding – Out Effect. *Global Business & Management Research*, 13(2): 28 – 42.
- World bank (2021). The Worldwide Governance Indicators: Inethodology and Analytical issues. <http://info.worldbank.org/governance/wgi/#doc>